الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة

نسبه وولادته ووفاته

العلم الجليل إمام دار الهجرة، وشيخ المدينة، وعالم أهل الحجاز: هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي[1] المدني، وأصل أبي جده من اليمن انتقل إلى المدينة المنورة، وأمه هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزدية، ولد الإمام في سنة خمس وتسعين للهجرة، ويقول ابن خلكان بأن أمه حملت به ثلاث سنين ويقول ابن المنذر وابن عبد البر أن أمه حملت به سنتين، حتى قيل: إن غير مالك حمل به سنتان فأكثر، كهرم بن حيان، سنتان، والضحاك أربع سنين، وقيل في الضحاك: إنه ولد وأسنانه نابتة فسمي الضحاك، نقل ذلك شيخنا (الشيخ عبد الغني الدقر رحمه الله) ثم قال: وأغلب الظن أن هذا - وإن رواه الإثبات لا يثبت على التمحيص والعلم، وهو من قبيل الأغراب في أخبار علماء الأمة وعظمائها، وقد يكون هذا النوع من الحمل من شذوذ الخَلق.

والغريب على كل حال أن يجعل الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل أقصى مدة الحمل أربع سنوات. وأقلها ستة أشهر. ولا يوجد في ذلك نص صحيح ولا ضعيف. بل بنوا ذلك على ما سمعوا من قصة حمل مالك. ولما روي (والله أعلم) عن جارية أنها حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة.

---

(1) الأصبحي منسوب إلى ذي أصبح وهو الحارث بن عوف بن مالك بن زيد . . وهو من يعرب ابن قحطان، وهي قبيلة كبيرة في اليمن، وفيات ج3 ص286، وأبو عامل اسمه نافع قيل أنه صحابي شهد المغازي كلها سوى بدراً، ذكره القاضي بكر بن علاء القرشي والسيوطي.

ومن الفقهاء من لم يجاوز أكثر الحمل السنة الواحدة. وهذا ما أصر عليه ابن حزم، ومنهم من توسط فجعل أكثر الحمل سنتين. وهذا مذهب السادة الحنفية[1] وتوفي الإمام مالك في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة رحمه الله تعالى فعاش أربعاً وثمانين سنة، وقال الواقدي مات وله تسعون سنة[2] وكانت وفاته بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم السلام، ودفن بالبقيع، وقبره معروف، رغم درسه.

كان الإمام مالك شديد البياض إلى الشقرة، طويلاً عظيم الهامة أصلع، يلبس الثياب العدنية الجياد، ويكره حلق الشارب ويعيبه ويراه من المثلة ولا يغير شيبه[3].

بيئة الإمام مالك

عاش الإمام مالك رحمه الله في عصر تابع التابعين، فقد أدرك نحواً من أربعين سنة من العصر الأموي، ثم أدرك خمسة خلفاء من العصر العباسي.

وهم أبو العباس السفاح، وأبو جعفر المنصور، والمهدي والهادي والرشيد وتوفي في خلافة الرشيد.

لقد امتاز الحكم الأموي حتى في فترة ضعفه بكثرة الفتوح، ومضاء العزيمة، ووفرة القواد الشجعان المحنكين، كما امتاز بالحكم العربي، والجيش العربي تحت الراية الإسلامية ورسالتها، أما الحياة العلمية في الحديث والتفقه في الدين فقد بلغت أوجها في الرواية عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة قولهم في بعض الآيات القرآنية، كعكرمة ومقاتل، وسعيد بن جبير، وكان في هذا العصر كثير من التابعين كالزهري وابن جريج وعروة بن الزبير، ونافع مولى ابن عمر والحسن البصري ومحمد بن سيرين، وسليمان بن مهران (الأعمش).

وكان مع الرواية فقه واجتهاد أكثر ما يعتمد على النص من كتاب أو سنة، فإن لم يرد

---

(1) راجع الإمام مالك بن أنس للشيخ عبد الغني الدقر ص25 عن صفوة الصفوة وتزيين الممالك للسيوطي. وترتيب المدارك والانتقاء. وشذرات الذهب.

(2) وفيات الأعيان ج3 ص387 ترجمع 522.

(3) وفيات ج3 ص286.

نص في واقعة ما؛ اجتهدوا في تقريب الأشياء من أمثالها ونظائرها، ليعطوا ما لم يرد به نص حكم ما له نص إن ظهرت فيهما علة واضحة مشتركة، وكان هذا أول القياس، وهناك من قلب بضاعتهم من النصوص اعتمدوا على الاجتهاد مع بعض الاستشهاد، وفي هذا العصر كان بدء ظهور بعض أئمة الاجتهاد، منهم الأوزاعي وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وأبو حنيفة، ومالك، ولكل منهم أتباع مقلدون أخذوا من علمهم ونشروه[1] كما امتاز العصر العباسي الأول بالقوة والإقدام واتساع رقعة الحكم من أقصى خراسان شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن بحر العرب جنوباً إلى بلاد الروم وأذربيجان شمالاً، ولم يخل القصران من فتن وثورات بين حين وآخر، وقد سبق معنا عند الكلام على حال العقيدة في عصر بني أمية، وأواخر عهد الخلفاء الراشدين تفرق الأمة فقد رأينا نشأة الخوارج والشيعة، وبين هاتين الفرقتين وجدت فرقة ثالثة هي المرجئة التي لا تكفر أحداً بذنب بل تترك أمر هؤلاء وأولئك إلى الإله سبحانه الذي يعلم أسرارهم، ويطلع على خفايا صدورهم.

وقد ظهر في عصر الإمام مالك مذهب الجبر على يد رئيسي الجبرية (جهم بن صفوان) و(الجعد بن درهم).

وخلاصته:

إن الإنسان لا اختيار له ولا قدرة، وأنه كالريشة المعلقة في الهواء، إذا تحرك تحركت وإذا سكن سكنت، في مقابلة هذا المذهب ظهر مذهب آخر هو القول بالاختيار المطلق، وهو لغيلان الدمشقي ومعبد الجهني، كما كانت المعتزلة في هذا العصر أيضاً.

أما الأمور السياسية فكان في عصر الإمام مالك الثورات والهزات وأول انقلاب في تاريخ الإسلام الذي حاكه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ونجح على يد أولاده من بعده، في هذا الخضم وجد إمامنا الجليل الإمام مالك، فلا بد له من شخصية قوية تثبت أمام هذه التيارات، وكان هو كذلك، ولابد له من شخصية علمية قوية صحيحة تفرضها شخصيته المادية، وإمامنا كان كذلك.

---

(1) راجع الإمام مالك لفضيلة الشيخ عبد الغني الدقر ص15 وما بعدها.

شخصية مالك المادية

لا شك بأن شخصية مالك المادية قد اكتسبها من شخصيته العقلية والعلمية والدينية، إلا أنه أعز العلم وأجل القرآن والحديث والفقه ففرض شخصيته حتى على الملوك والأمراء، هذا سعيد بن هند الأندلسي يدخل على الإمام مالك فتأخذه هيبته فيقول: ما هبت أحداً هيبتي عبد الرحمن بن معاوية (يقصد عبد الرحمن الداخل) فدخلت على مالك فهبته هيبة شديدة صغرت معها هيبة ابن معاوية، وحتى حكومة المدينة ممثلة في واليها كانت تهابه وتحترمه، والشافعي يقول: ما هبت أحداً قط هيبتي من مالك بن أنس.

فإن الهيبة التي جاءت مالكاً كانت هيبة العلم والوقار، فكم من أنيق جميل المحيا لا يزن قدره عند الله والناس مقدار خردلة، فلولا العلم والتقى اللذان خلعا على مالك رونقهما ما دخلت هيبته في قلوب الناس فضلاً عن الحكام.

هذا الإمام الشافعي يقص علينا قصة مقدمه صغيراً إلى المدينة فيقول[1]: دخلت إلى والي مكة، وأخذت منه كتاباً إلى والي المدينة، وإلى مالك بن أنس.

فقدمت المدينة فأبلغت الكتاب إلى الوالي، فلما قرأه قال: يا فتى! إن مشيي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافياً أهون علي من المشي إلى باب مالك بن أنس، فلست أرى الذل حتى أقف ببابه، فقلت: أصلح الله الأمير، إن رأى الأمير يوجه إليه حتى يحضر، فقال: هيهات، ليت إني إذا ركبت أنا ومن معي وأصبنا من تراب العقيق نلنا بعض حاجتنا، فواعدته العصر وركبنا جميعاً، فوالله كان كما قال، أصبنا من تراب العقيق، فتقدم رجل فقرع الباب، فخرجت إلينا جارية سوداء، فقال لها الأمير: قولي لمولاك إني بالباب، فدخلت فأبطأت، ثم خرجت فقالت: إن مولاي يقرئك السلام ويقول: إن كانت لديك مسألة فارفعها في رقعة يخرج إليك الجواب، وإن كان للحديث فقد عرفت يوم المجلس فانصرف، فقال لها: قولي له إن معي كتاب والي مكة إليه في حاجة مهمة، فدخلت وخرجت وفي يدها كرسي فوضعته، ثم إذا أنا

---

(1) راجع من ذلك كتاب (إسلام بلا مذاهب) للدكتور مصطفى الشكعة عن معجم الأدباء ج17 ص285.

بمالك قد خرج وعليه المهابة والوقار، وهو شيخ طويل، فجلس وهو متطلس[1] فرفع إليه الوالي الكتاب، فبلغ إلى هذا (أي قرأ الكتاب فوصل إلى هذا الكلام): (إن هذا رجل من أمره وحاله كيت وكيت فتحدثه وتفعل وتصنع) فرمى الكتاب من يده ثم قال: سبحان الله! أو صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالرسائل؟ فرأيت الوالي قد تهيبه أن يكلمه، فتقدمت إليه وقلت: أصلحك الله، إني رجل مطلبي ومن حالي وقصتي (كيت وكيت) فلما سمع كلامي نظر إليَّ ساعة (وكان لمالك فراسة) فقال: ما اسمك؟ قلت: محمد، فقال لي: يا محمد! اتق الله واجتنب المعاصي فإنه سيكون لك شأن من الشأن[2].

هذا هو مالك بن أنس ذو الهيبة التي جعلت الحكام يقفون على بابه فلا يؤذن لهم بالدخول عليه إلا بمشقة، إنه سلطان العلم، فللعلم هيبة وللعلماء إجلال واحترام في نفوس الكبار قبل الصغار طالما حفظوا للعلم مقامه، وحفظوا لأنفسهم أقدارهم، ولم يتصيدوا الدنيا بالدين، فقد جاء في الحديث (ويل لمن طلب الدنيا بالدين ويل له).

شخصية مالك العلمية

1- مالك التلميذ

كان من توفيق الله تعالى لمالك أن ولد بالمدينة المنورة، بعد أن انتقل أبو جده من اليمن إلى الحجاز، ونشأ بين يديه وأعمامه وكانوا علماء محدثين[3].

ومن الطريف أن مالكاً قد رأى لنفسه رأياً في مستهل حياته، فقد فكر في باكر صباه أن يشتغل بالغناء، ولعله قد أنس في نفسه صوتاً رخيماً، وأداء جذاباً، ولكن أمه

---

(1) أي يلبس الطيلسان من الثياب الفاخرة.

(2) أما عدم خروجه فوراً لعل له عذر، والله تعالى يقول: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ﴾.

(3) للإمام مالك ثلاث أعمام وهم مع أبيه أنس أربعة أخوة أكبرهم أنس والد مالك وقد وردت له رواية، والثاني نافع بن مالك روى عن ابن عمر وأنس وروى عنه ابن أخيه مالك والزهري وغيرهما، والثالث أويس بن مالك ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات، الإمام مالك للشيخ عبد الغني الدقر 28.

(العالية بنت شريك) العاقلة التقية الصالحة أقنعته بالإقبال على الفقه والقرآن والحديث، فأذعن لرأيها، وكان صاحب ذاكرة قوية وهمة عالية، فحفظ القرآن في صباه المبكر، وأكب على حفظ الحديث والتفقه في الدين، وأخذ القراءة عرضاً عن نافع بن أبي نعيم، وسمع الزهري ونافعاً مولى ابن عمر[1].

وعناية الله عز وجل إذ لاحظت الشخص وأرادت له التوفيق والاستقامة هيأت له الأسباب.

فقد حدث الإمام مالك عن سبب انكبابه على العلم فقال رحمه الله: كان لي أخ في سن ابن شهاب الزهري، فألقى أبي يوماً علينا مسألة فأصاب أخي وأخطأت فقال لي أبي: ألهتك الحمام عن طلب العلم[2] فغضبت وانقطعت إلى ابن هرمز[3] سبع سنين لم أخلطه بغيره، وكنت أجعل في كفي تمراً وأناوله صبيانه وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا إنه مشغول.

وكان يقول: كنت آتي ابن هرمز بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل.

ثم التحق بحلقة الفقيه الكبير (ربيعة الرأي)[4] ابن فروخ وربيعة (فقيه أهل

---

(1) وفيات الأعيان ج3 ص284.

(2) كان مالك في صباه المبكرة له هواية بتربية الحمام.

(3) ابن هرمز هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود من موالي بني هاشم عرف بالأعرج حافظ قارئ من أهل المدينة، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول من برز في القرآن والسنن، وكان خبيراً بأنساب العرب.. وافر العلم ثقة، رابط بثغر الاسكندرية مدة ومات بها، الأعلام عن نزهة الألباب وتذكرة الحفاظ والتبيان.

(4) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ مولى آل المنكدر، وربيعة الرأي من أوائل المجتهدين بالرأي ولذلك لقب بـ (ربيعة الرأي).

وكان فروخ أبو ربيعة خرج في البعوث إلى خراسان أيام بني أمية، وربيعة حمل في بطن أمه، وخلف أبو ربيعة عند زوجته أم ربيعة ثلاثين ألف دينار، فقدم المدينة بعد سبع وعشرين سنة، وهو راكب فرساً وفي يده رمح، فنزل ودفع الباب برمحه فخرج ربيعة وقال: يا عدو الله، أتهجم على منزلي؟ فقال فروخ: يا عدو الله، أنت دخلت على حرمي، فتواثبا حتى اجتمع الجيران.

فبلغ ذلك مالك بن أنس فأتى يعين ربيعة، وكثر الضجيج، وكل منهما يقول: لا فارقتك: فلما أبصروا بمالك سكتوا، فقال مالك: أيها الشيخ لك سعة في غير هذه الدار، فقال الشيخ: هي داري، وأنا فروخ، فسمعت =

المدينة الكبير) هو الذي بنى شخصية مالك الفقهية الاجتهادية، وكان مالك يكثر الحديث عن ربيعة الرأي، ويقول: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة الرأي، وفي هذه الفترة لقي مالك صفوان بن سليم، وهو أحد شيوخ مالك الأفاضل، فسأل صفوان بن سليم مالكاً عن رؤيا رآها في النوم - ومالك إذ ذاك صغير السن - فقال مالك: ومثلك يسأل مثلي؟ فقال: وما عليك يا بن أخي؟ رأيت كأني أنظر في مرآة، فقال له مالك: أنت تنظر في أمر آخرتك وما يقربك إلى ربك، فقال له صفوان: أنت كنت تدعى مليكاً ولئن بقيت لتكون مالكاً، اتق الله يا مالك، وإلا تكون هالكاً.

ولا نستطيع أن نحصر الشيوخ التي تلقى عنها مالك العلم والأدب والعرفان، وكان من حرصه الشديد على تلقف العلم من الكبار يحتال لنفسه ليستفيد حديثاً أو رواية أو فقهاً، يقول مالك: كنت آتي نافعاً نصف النهار، وما تَظلُّني الشجر من الشمس أتحين خروجه، فإذا خرج أدعه ساعة كأني لم أره، ثم أتعرض له فأسلم عليه ثم أقول: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا[1].

= امرأته كلامه فخرجت وقالت: هذا زوجي، وهذا ابني الذي خلفه وأنا حامل به، فاعتنقا جميعاً وبكيا.
ودخل فروخ المنزل وقال: هذا ابني؟ فقالت: نعم، ثم طالبها بالمال فقالت لقد دفنته وأنا أخرجه لك، ثم خرج ربيعة (الغلام)إلى المسجد وجلس في حلقته، فأتاه مالك والحسن البصري وأشراف أهل المدينة، وأحدق الناس به من كل جانب، فقالت أمه لزوجها فروخ، ألا تخرج فتصلي بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فخرج فنظر إلى حلقة وافرة فأتاها فوقف عليها -فنكس ربيعة رأسه يوهمه أنه لم يره، وعليه قلنسوة طويلة (وكانت من شعار العلماء) فشك أبوه فيه.
فقال: من هذا الرجل؟ فقيل هذا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فقال: فقد رفع الله ابني، ورجع إلى منزله، وقال لزوجته: لقد رأيت ابنك على حالة ما رأيت أحداً من أهل العلم والفقه عليها، فقالت أم ربيعة، فأيهما أحب إليك ثلاثون ألف دينار أو هذا الذي هو فيه؟ فقال: لا والله بل هذا، فقالت: أنفقت المال كله عليه، فقال: فوا الله ما ضعته.
قال سؤار بن عبد الله ما رأيت أحداً أعلم من ربيعة الرأي، قلت ولا الحسن وابن سيرين؟ قال ولا الحسن وابن سيرين.
هذا ربيعة الذي أثر بمالك تأثيره الفعال حتى كان من أكابر المجتهدين، توفي ربيعة سنة مائة وثلاثين بالهاشمية وهي مدينة بناها السفاح بأرض الأنبار، وفيات الأعيان ج2 ص50 وما بعدها ترجمة 218.

(1) مالك بن أنس لفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الغني الدقر ص48.

هذا مالك الذي أصاب علماً غزيراً وفضلاً كبيراً حتى أصبح أستاذاً لكبار الأئمة الذين عاصروه، مثل الأوزاعي[1] أو جاءوا بعده بقليل، مثل الشافعي ويحيى بن سعيد، بل إن بعض شيوخه من العلماء الكبار مثل يحيى الأنصاري ومحمد بن مسلم الزهري قد جلسوا إليه وترددوا على ندوته العلمية، واستمعوا منه حديث رسول الله ﷺ.

قال مالك: قلّ رجل كنت أتعلم منه ما مات حتى يجيئني ويستفتيني.

وقال ابن وهب: سمعت منادياً ينادي بالمدينة: ألا لا يفتي الناس إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئيب[2].

وكان الإمام مالك - وهو إمام أهل الحديث - إذا أراد أن يحدث قام فتوضأ ثم جلس على صدر فراشه وسرح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ثم حدث، وقد سئل عن ذلك فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ولا أحدث به إلا متمكناً على طهارة، وكان (رحمه الله حتى وهو في شيخوخته) لا يركب في المدينة ويقول: لا أركب في مدينة فيها جثة رسول الله ﷺ مدفونة[3].

لقد كرم مالك حديث رسول الله ﷺ ومنحه زهرة شبابه وخلاصة عمره.

فكرمه الله في الدنيا، والآخرة - إن شاء الله - فكان إمام الحديث وزعيم مدرسته

---

(1) الأوزاعي: هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي من قبيلة الأوزاع، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، ولد في بعلبك ونشأ في البقاع تعلم في المدينة وسكن بيروت وتوفي بها. عرض عليه القضاء فامتنع، فقال صالح بن يحيى في تاريخ بيروت: كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان، ولد عام 88هـ وتوفي 157 هـ الأعلام للزركلي ج4 ص94 عن ابن النديم والوفيات وتاريخ بيروت.

(2) ابن أبي ذئيب: هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة تابعي من بني عامر بن لؤي من قريش، من رواة الحديث والفقهاء، وكان يسمى فقيه المدينة، وكان يفتي بها يشبه بسعيد بن المسيب، من أروع الناس وأفضلهم في عصره، الأعلام ج7 ص61 عن تهذيب التهذيب ج9 ص303 والنجوم الزاهرة ج2 ص23 راجع أيضاً الوفيات ج3 ص284.

(3) الوفيات ج3 ص284.

بين علماء المسلمين والمحدثين، كما كان من أئمة الفقهاء البارزين.

مالك والسياسة

تباعد الإمام مالك عن السياسة والسياسيين، وتفرغ من نعومة أظفاره للعلم تعلُّماً وتعليماً، ولم يسهم في السياسة والحكم برأي إلا في نطاق الشريعة، وفي هدى من روح الإسلام، ومع ذلك لم يسلم من الأذى كما لم يسلم من الأذى أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، أما الإمام مالك فإنه روى عن رسول الله ﷺ: (ليس على مستكره طلاق)[1] ويرى الإمام تبعاً لذلك أن سائر الأيمان لا تنعقد بالإكراه، فسعي به إلى جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس[2] فاستقدمه جعفر وجرده من ثيابه وضربه بالسياط ومدت يده حتى خلعت كتفه، فلم يزل بعد ذلك الضرب في علو ورفعة، وكأنما كانت تلك السياط حلياً حلي به[3] يقول شيخنا الشيخ عبد الغني الدقر[4]:

ولعل الذي أغضب المنصور أنه كان يحدث بهذا الحديث (ليس على مستكره طلاق) في وقت خروج محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسن ين علي (النفس الزكية) ﷺ بالمدينة.

يقول الطبري: أخبرنا غير واحد أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد بن عبد الله بن حسن صاحب النفس الزكية، وقيل له إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته، وقال أبو داود: ضرب مالك في طلاق المكره.

وقال أحمد بن حنبل حين سئل عن ضرب مالك: إنما ضرب في طلاق المكره، كان لا يجيزه، ولكن الأذى الذي لحق مالكاً أهاج خواطر الناس.

---

(1) للحديث روايات منها (لا طلاق في غلاق) و(لا طلاق في إغلاق).

(2) يقول صاحب الوفيات أنه عم المنصور والصحيح هو ابن عمه فالمنصور بن محمد بن علي.

(3) الوفيات ج3 ص285.

(4) مالك بن أنس ص370.

وبلغ بهم الغضب مبلغاً شديداً أقلق المنصور نفسه، واضطر إلى عزل جعفر من ولاية المدينة، وأرسل إلى الإمام يسترضيه حتى رضي، وغفر هذه الزلة.

وطلب من مالك أن يزوره في بغداد فأبى ووعده أن يلقاه في منى موسم الحج ولكن مالكاً لم يؤيد ملك بني أمية ولا ملك بني العباس لأنه يعلم أن كلاً من النظامين نظام ملكي كسروي بعيد عن الشورى التي أتى بها الإسلام، وقد سئل مرة: هل يجوز قتال الخارجين على الخلفاء؟ فأجاب إجابة تتسم بالدقة والعدل قائلاً: يجوز إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز.

ويفسر الأستاذ أبو زهرة هذا الموقف من مالك، بأنه إذا تعطلت الشورى ولا سبيل إلى الوصول إليها فإن الرضى بالسيء خير من الانتقال إلى الأسوء.

ففي الخروج على أولياء الأمور فوضى وفساد واضطراب وهتك للحرمات وتعويض الأعراض والأنفس والأموال للضرر المحقق وفوضى ساعة قد يرتكب فيها من المظالم ما لم يرتكب في ظلم منظم في سنين، ومن ثم فإن الرضى بالأمر الواقع خير من التعرض لضرر أشد وفساد أعم[1].

فقه مالك

يعد الشافعي أول من كتب لنا أصول الفقه، ولما كان نضوج الشافعي متأخراً عن الإمام مالك فمن الطبيعي أن لا يكون لمالك أصولاً للفقه إلا استنتاجاً من فقهه.

ولخص الشاطبي أصول مالك في الموافقات في أربعة هي: «الكتاب والسنة والإجماع والرأي» وتشمل السنة عمل أهل المدينة، وقول الصحابي، لأن هذا قول مالك، ويشمل الرأي القياس والمصالح[2]

---

(1) الإمام مالك لأبي زهرة ص60.

(2) أما القياس: فقد مر تعريفه بأنه إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم، وأما المصالح في اصطلاح الأصوليين: فهي المصالح التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها ولم يدل دليل على اعتبارها ولا إلغائها.

وسد الذرائع[1] والعرف[2] والاستحسان[3].

كان مالك يُعرف بالفقه والحديث ولم يرض لعلمه صورة أخرى من صور التفكير الإسلامي الذي كان يعايشه من اعتزال وتشيع وقدرية وغير ذلك من الاتجاهات التي لم تكن في نظره ونظر السواد الأعظم من المسلمين مأمونة العواقب.

لقد كان الإمام إذن فقيه المدينة ومحدثها، وكان كثير التأني في إصدار الأحكام وفي اختيار السبيل الذي ألزم نفسه به في تفكيره[4] وكان المصدر الأول لفقهه هو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكان يستعين في فهم القرآن

---

(1) سد الذرائع: أصل من الأصول التي ذكرتها الكتب المالكية والكتب الحنبلية أما كتب المذاهب الأخرى فلم تذكرها بهذا العنوان، ولكن ما يشمل عليه هذا الباب مقرر في الفقه الحنفي والشافعي على اختلاف في بعض أقسامه.
والذريعة: معناها الوسيلة، والذرائع في لغة الشرعيين: ما يكون طريقاً لمحرم أو لمحلل فإنه يأخذ حكمه، فالطريقة إلى الحرام حرام، والطريق إلى المباح مباح، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالزنا (مثلاً) حرام والنظر إلى عورة المرأة الذي يفضي إليه حرام أيضاً.

(2) والعرف: هو أصل أخذ به الحنفية والمالكية في غير موضع النص، والعرف ما اعتاده الناس من معاملات واستقامت عليه أمورهم، وهذا يعد أصلاً من أصول الفقه قد أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله أمر حسن)فإن هذا الأثر يدل بعبارته ومرماه على أن الأمر الذي يجري عرف المسلمين على اعتباره من الأمور الحسنة يكون عند الله أمراً حسناً، ولذلك قال العلماء في المذهب المالكي والحنفي: إن الثابت في العرف الصحيح غير الفاسد ثابت بدليل شرعي.

(3) عرف إمامان من أئمة الفقه الإسلامي الاستحسان، وكان يجري كثيراً في عباراتهم واستنباطاتهم، فمالك ﷺ يروى عنه أنه كان يقول: الاستحسان تسعة أعشار العلم، ولقد قال محمد بن الحسن الشيباني عن أبي حنيفة: إن أصحابه كانوا يتنازعونه المقاييس، فإذا قال استحسن لم يلحق به أحد، ولقد كان يقيس ما استقام له القياس فإذا قبح القياس استحسن، فما هو الاستحسان إذن:
لقد عرفه أبو الحسن الكرخي فقال: هو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول، وقد مر بنا مثله في عدم نجاسة سؤر سباع الطير (استحساناً) لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم، هذا: وإن الإجماع عند الإمام مالك هو إجماع أهل المدينة فقط كما قال الغزالي في كتابه المستصفى من الأصول، وقد يكون مال إلى ذلك لأنهم الأكثر في العلم وحكم الأكثر حكم الكل، فالإجماع عنده أكثري.

(4) ومن ورع مالك وتأنيه في إصدار الأحكام كان يقول عند الشك: لا أدري ويجيب على كثير من المسائل بقوله لا أدري.

على لغته العربية القوية المتينة (قرآناً عربياً غير ذي عوج) كما كان يستعين بمداركه الواسعة ومكتسباته الجمّة بالحديث والسنة، والمصدر الثاني للفقه والتشريع عند الإمام مالك هو السنة النبوية الشريفة، ذلك أن السنة مبينة لأحكام القرآن شارحة لنصوص مفسرة لما جاء به من قضايا تحتاج إلى شرح وبيان، وكان الإمام كثيراً ما يتلو الآيات الكريمة التي توجه إلى الانتفاع بالسنة النبوية كقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7] وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

وكان مالك في مقام تعلقه بالسنة الشريفة يردد دائماً قول الشاعر:

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع

وقد سئل الإمام فقيل له: من أهل السنة يا أبا عبد الله؟ قال: الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي، ولا رافضي، ولا قدري.

ويطلق لفظ السنة عند مالك على ما عليه عمل الصحابة ﷺ وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع.

وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم، فيدخل تحت هذا الإطلاق: المصالح المرسلة، أي ما كان منها في عهد الصحابة والاستحسان كما فعلوا في حد الخمر.

وتضمين الصناع، وجمع المصحف، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وتدوين الدواوين وما أشبه ذلك، ويدل على هذا الإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين).

وقد عول مالك عن الصحابة من أهل المدينة أكثر من غيرهم، وقد يترك العمل بحديث الآحاد إذا رأى أهل المدينة تركوا العمل به.

ويظهر أن كثيراً من آراء مالك كان متأثراً بآراء ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن، وهي واضحة في فقهه، فربيعة يعمل بعمل أهل المدينة إذا وجدهم على أمر قد اتفقوا عليه واعتبر ذلك أقوى من إيجاب العمل بحديث الآحاد.

وكان الإمام مالك إذا أعوزه النص أو الدليل القريب، يأخذ بالقياس والاستحسان والعرف وسد الذرائع، والمصلحة المرسلة، ويشترط للأخذ بالمصلحة المرسلة عدة شروط أهمها:

1 – أن لا تنافي المصلحة أصلاً من أصول الإسلام، ولا دليلاً قطعياً من أدلته.

2 – أن تكون المصلحة مقبولة عند ذوي العقول السليمة.

3 – أن يرتفع بها الحرج لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[1].

على أن هناك نصاً في المعارف لابن قتيبة يجعل فيه الإمام مالكاً من أصحاب الرأي، ويضعه مع ابن أبي ليلى وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني الحرستاني[2].

والأستاذ الكبير أبو زهرة يلتقط هذا النص، ويجري دراسة على فقه مالك ينتهي به المطاف على أن مالكاً فقيه رأي بالإضافة إلى كونه فقيه أثر، وإن كان الرأي الذي ارتضاه مالك ليس هو الرأي الذي اختاره أبو حنيفة وأصحابه وسائر العراقيين من كل الوجوه، وأن الفرق بينهما فرق في طريقة الاستنباط بالرأي وليس في مقداره[3] على أن الأمر الجدير بالذكر فيما يتعلق بفتاوى الإمام مالك أنه لم يكن يبدي رأيه سريعاً فيما

---

(1) سورة الحج 78 انظر إسلام بلا مذاهب ص379 عن الأئمة الأربعة ص98.

(2) المعارف ص218.

(3) مالك لأبي زهرة ص22.

يسأل عنه، وإنما كان يقتل المسألة درساً وتمحيصاً، وكان يقول: إني لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة ما أفتى إلي رأي فيها إلى الآن.

ومالك صادق الحسن والنية عندما يقف طويلاً أمام مسألة قبل الإفتاء فيها، ويقول: ما من شيء أشد عليّ من أن أسأل مسألة من الحلال والحرام لأن هذا هو القطع في حكم الله، وكثيراً ما كان يردد «إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين» وكان تمثل اليوم الآخر والحساب دائماً في قلبه وعقله، وهو يفتي في قضايا المسلمين - ولذلك فإنه عندما كان يسأل كان يقول لسائله: انصرف حتى أنظر، فإنه لم يكن يرتجل الإجابة ارتجالاً، وإنما كان يرجع إلى ما تحت يده من أسانيد ومصادر وأحكام، ويقلب الرأي من جميع وجوهه حتى يبت فيه، وقد حدثه بعض الناس في ذلك فبكى خشية وورعاً وقال: إني أخاف أن يكون لي من هذه المسائل يوم أي يوم.

ولذلك كان مالك في فتاواه يلتزم الإجابة عن الأمور التي وقعت ولا يحب أن يخوض في أمور مفترضة، أو أحداث متوقعة كما كان يفعل أبو حنيفة، ولعل من أسباب ذلك أن مالكاً كان يعيش في نطاق محدود من الأرض وهو الحجاز، أما أبو حنيفة فقد كان يطوف في الأرض ويكثر من اتصاله بالناس سواء في أول حياته عندما تعاطى التجارة، أو في وسطها وآخرها عندما انقطع للعلم، فكانت مشاكل الناس أمامه أكثر وضوحاً وأشد استشكالاً الأمر الذي دفعه دفعاً إلى التشريع لما سوف يحدث من الأمور، ومشاكل سوف تقع ببعد نظره ضرورة ظهورها على مسرح الحياة[1].

وفي بعض الأحيان كان يتفرس بالسائل فيعمد على توبيخه إن ظن أن في سؤاله تعنت وربما أمر بضربه أو حبسه أحياناً، فقد سأله رجل عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: 5] كيف الاستواء، فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، ولا أظنك إلا رجل سوء[2].

---

(1) راجع إسلام بلا مذاهب ص380 وما بعدها.

(2) العقد الفريد ج2 ص226.

موطأ مالك

يذهب كثير من العلماء إلى أن الموطأ هو أول كتاب مؤلف في الإسلام ثابت النسبة إلى مؤلفه، وتناولته الأجيال جيلاً بعد جيل[1].

يقول الأستاذ عبد الغني الدقر: إذا ذكر الموطأ ذكر به الإمام وعظم به، وإذا ذكر الإمام مالك ذكر به الموطأ وعظم به، فهما متلازمان كالشيء وظله، وقد يكون الموطأ أول كتاب وأشهره في ترتيبه وتركيبه، وفي اجتهاده ونقله، وفي حديثه وفقهه وهو أعظم مرجع في عصره وأقدمه.

قال الشافعي: ما في الأرض كتاب بعد كتاب الله عز وجل أنفع من موطأ مالك، فإذا جاء الأثر من كتاب مالك فهو الثريا، وقال أيضاً؛ ما بعد كتاب الله تعالى كتاب أكثر صواباً من كتاب مالك.

وقال ابن مهدي: لا أعلم من علم الإسلام بعد القرآن أصح من موطأ مالك.

وقال ابن وهب: من كَتَب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئاً[2].

وأما مناسبة تأليف الموطأ فيقول صاحب كتاب إسلام بلا مذاهب[3]: كانت نتيجة غير مباشرة للمحنة التي تعرض لها الإمام مالك حين ضربه الوالي العباسي بالسياط على ما مر، ثم رأى الملك العباسي المنصور أن يسترضيه، وتم التراضي على أن يلتقي الإمام والمنصور في منى في موسم الحج وتم اللقاء بينهما.

وكرم المنصور مالكاً، وجرى بينهما حديث طويل في شؤون شتى اتسم بالمجاملة ولم يخل من حوار في الفقه أو الحديث أو العلم، ثم قال المنصور لمالك: يا أبا عبد الله، ضع هذا العلم ودوّنه، ودوّن منه كتاباً، وتجنب فيه شدائد عبد الله بن عمر، ورخص عبد الله بن عباس وشواذ عبد الله بن مسعود، واقصد إلى أوسط الأمور،

---

(1) إسلام بلا مذاهب ص381 عن مالك 207.

(2) مالك بن أنس ص103-106.

(3) إسلام بلا مذاهب 382.

وما أجمع عليه الأئمة والصحابة ﷺ، لنحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك، ونبثها في الأمصار، ونعهد إليهم ألا يخالفوها، ولا يقضوا بسواها.

فقال مالك: أصلح الله الأمير، إن أهل العراق لا يرضون علمنا، ولا يرون في علمهم رأينا، وفي رواية أخرى: قال المنصور لمالك: اجعل العلم يا أبا عبد الله علماً واحداً، فقال له مالك: إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رأى، وإن لأهل هذا البلد (مكة) قولاً، ولأهل المدينة قولاً، ولأهل العراق قولاً تعدوا فيه طورهم.

فقال المنصور: أما أهل العراق فلا أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً، وإنما العلم عند أهل المدينة، فضع للناس العلم[1].

هكذا كانت ثقة أبي جعفر المنصور في علم أهل المدينة عامة، وفي علم مالك خاصة وكان مالك أديباً في التعبير حين قال: إن أهل العراق لا يرضون علمنا، ولا يرون في علمهم رأينا.

وينصرف مالك إلى هذا العمل العلمي الجليل، الذي كلفه به أبو جعفر المنصور، ويجمع في كتابه (الموطأ) الحديث والسنة وأقوال أهل المدينة، ويظل عاكفاً على عمله العلمي الكبير لمدة إحدى عشرة سنة من عام 148 إلى عام 159هـ ويطلق على كتابه عنواناً طريفاً (الموطأ) والموطأ لغة هو الممهد الميسر المعبد، ولا شك أن مالكاً حين أطلق هذا العنوان على كتابه عنى ما أطلق.

فإن هذا الكتاب الذي جمع الفقه والحديث قد يسر للمسلمين فهم دينهم على طريق ممهد معبد بعيد عن تلك الصعاب التي ذكرها المنصور بقوله: بعيداً عن شدائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله بن عباس، وشواذ عبد الله بن مسعود.

ويلخص لنا الإمام مالك المنهج الذي اتبعه في تأليف كتابه وفي فقهه فيقول: أما

---

(1) المصدر السابق عن المدارك ص30.

أكثر ما في الكتاب فرأي - لعمري - ما هو برأيي، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، ثم يقول: وما كان فيه (في الموطأ) الأمر المجمع عليه، فهو ما أجمع عليه أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه، وما قلت: الأمر عندي فهو ما عمل به الناس عندنا (في المدينة) وجرت به الأحكام وعرفه العام والخاص، وكذلك ما قلت ببلدنا فيه، وما قلت فيه: بعض أهل العلم، فهو شيء استحسنته من قول بعض العلماء، وأما ما لم أسمعه منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته، حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا نخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه نسبت الرأي بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم والأمر المعمول به عندنا (في المدينة) من لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم[1] وكان الإمام نقاداً للرجال لا يأخذ العلم إلا ممن وثق منهم، وتأكد أنهم أهل لذلك، وكان له في ذلك أقوال حكيمة يمكن أن تدخل في نطاق الوسيلة التي اتبعتها في جميع الأحكام والأحاديث التي ضمها كتابه، فهو يقول مثلاً: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سواهم، لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوىً يدعو إلى بدعة، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم في أحاديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل ويحدث به[2].

لقد كان الإمام مالك رحمه الله دقيق الرواية للأحاديث حسن التمييز بين المتواتر والمشهور والضعيف، وهو خبير بالرواة بارع التمييز بينهم، لذلك جاء كتابه فريداً في بابه (بعصره) حتى امتدحه جهابذة الفقهاء وأكابر العلماء، كما تقدم، ويعجل بالموطأ أمير المؤمنين هارون الرشيد، ويطلب من مالك تعليقه على الكعبة وحمل الناس عليه كما حمل عثمان الناس على القرآن، فيجيب مالك التقي النقي الزكي المتواضع: (يا أمير

---

(1) إسلام بلا مذاهب 384 عن المدارك 234.

(2) المصدر السابق عن الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر ص16.

المؤمنين! أما تعليق الكتاب في الكعبة، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وافترقوا في البلدان، وكل عند نفسه مصيب) (يا أمير المؤمنين! إن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة، كل يتبع ما صح عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله).

هذا كلام الشيخ الكبير الجليل المفعم بالإيمان، العالم العارف بأن الإسلام دين يسر وليس بدين عسر، وكلام الشيخ يفسر لنا الصورة الحقيقية لشخصيته الممتازة رحمه الله رحمة واسعة.

وبعد فإن للإمام تآليف أخر منها: التفسير لغريب القرن، ورسالة في الرد على القدرية ورسالة في الأقضية، ورسالة في الفتوى إلى أبي غسان، ورسالة إلى الليث بن سعد إمام الديار المصرية في زمانه، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء ونفعنا بفضله وعلومه، آمين، والحمد لله رب العالمين، توفي مالك رحمه الله في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة[1].

(1) وفيات ج3 ص285.

obeikandl.com